موقف المحدثين من نظرية العامل النحوي

The position of the modernists of the theory of the grammatical factor

بوهني مصطفى[1]

جامعة منتوري 1

bouhenni05 @gmail.com

تاريخ الوصول 2019/10/15 القبول 2020/09/28 النشر علي الخط 2021/03/15
Received 15/10/2019 Accepted 28/09/2020 Published online 15/03/2021

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى أن العامل نظريّة يفرضها واقع العربيّة، وإلغاؤه يحدث خللا في الفضاء العلمي و التعليمي على حدّ سواء. إذ انه من القضايا النحوية التي تمخضت عن فكرة تيسير النحو العربي ، وبين مؤيّد من دعاة التجديد و الانفتاح على البحث اللغوي الغربي، ومعارض متشبث بالتراث ولا يرضى عنه بديلا، يقوم هذا البحث مستمدّا أهميته من كونه أداة تقويم، ساعيا إلى وضع العامل النحوي في إطاره الصحيح بناء على أدلة مستقاة من طبيعة العربيّة وواقع المتكلّم ، وذلك بتسليط الضوء على مكانة النظرية في التراث، ووضع آراء المحدثين في ميزان النقد .

الكلمات المفتاحية: نظرية العامل- تيسير النحو العربي-اللغة العربية- التعلم- العلم.

Abstract

The study concludes that the reality of the Arabic language imposes factor grammar, If we want to overturn it got glitch in the scientific and educational space.Cancel factor grammar is one of the issues that resulted from the idea of facilitating the Arabic grammar, and between supporters of the advocates of renewal and openness to Western linguistic research, and dismissive and Adheres to heritage nor satisfies him a substitute, this research derives its importance from being a tool evaluation and scrutiny,In order to show the value of factor grammar Based on evidence taken from the nature of the Arabic language, so By highlighting the role of theory in heritage and put the views of the modernists in the balance of criticism.

Keywords: Factor theory -Facilitate grammar- the Arabic language -Learning - Science

[1] – المؤلف المرسل: بوهني مصطفى البريد الإلكتروني: bouhenni05 @gmail.com

مقدّمة:

من بين القضايا التي تمخضت عن تيسير قضية إلغاء العامل، وبين مؤيّد ومعارض تفصل الأدلة وتفصح عما إذا كان النحو العربي في حاجة إلى إلغاء العامل من ساحة البحث اللغوي ومن الفضاء التعليمي أو أن العامل واحد من تلك الأسس التي تقوم عليها العربية والتي لا يمكن أن تستغني عنها ، وفيما إذا كانت البدائل التي جاء بها المحدثون كفيلة بأن تنوب عن نظريّة العامل أم أنّ البدائل تعتريها نقائص لا ترقى لتحل محل نظريّة صامدة منذ سنوات عديدة .

مدخل:

بلغت نظرية العامل النضج إذ تعتبر من أهم أسس النحو العربي، ولذلك تطالعك هذه الفكرة بمجرّد أن تفتح الصفحات الأولى للكتاب ، إذ تجد (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، ويلخص لنا **سيبويه** معالم نظرية العامل من خلال قوله:« **وإنما ذكرت [لك] ثمانية مجاري لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل –وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه ذلك من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب**»[1]كما يورد أمثلة يتتبع فيها تغير أواخر الكلم بتغير العوامل الداخلة عليها نحو قوله:"« **لنصب في الأسماء: رأيت زيدا، والجرّ مررت بزيد، والرفع هذا زيد[...] والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعل: والرفع سيفعل والجزم لم يفعل** »[2]

وكثيرا ما نجد آراء علماء النحو من مسائل العامل مبثوثة في الكتاب، مثلما نجده في باب ما ينصب فيه الاسم لأنّه لا سبيل له إلا أن يكون صفة حيث يقول: « **سألت الخليل رحمه الله عن مررت بزيدٍ وأتاني أخوهما أنفسهما، فقال الرفع على هما صاحبايَ أنفسهما، والنصب على أعينهما، ولا مدح فيه لأنّه ليس مما يُمدحُ به**»[3]

ومعنى ذلك أن نظرية العامل تجلت للنحاة منذ بداية البحث أو النظر في اللغة فلا شكّ أنّ أبا الأسود الدؤلي – وهو من بدأت معه الإرهاصات الأولى للنحو العربي – قد تنبّه وهو يملي على كاتبه نقاط الإعراب إلى التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمات كلّما لحقتها وحدات لغويّة بعينها، ولا شكّ أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي وهو ينظر في الأصوات العربيّة ويتذوقها صوتا صوتا لاحظ أيضا تأثر بعض الأصوات بأخرى قي تركيب الكلمة بل وكيف يؤثر الصوت في التركيب الجملي ككل ومن هنا سمعنا عن كتابه (العوامل المائة).

رغم ما لهذه النظرية من أهميّة في نحونا العربي إلا أنّها لم تسلم من سهام النقد، وكان ابن مضاء القرطبي أوّل من تمرّد عليها من علماء اللغة الأوائل حينما قال:

«**قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه: فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي**»[1].

[1] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1،ص13.

نقد النظرية عند المحدثين:

لقد تبنى المحدثون فكرة ابن مضاء القرطبي واتخذوا من مؤلّفه مطيّةً لأفكارهم الثائرة على التراث اللغوي العربي بشكل عام وعلى نظرية العامل بشكل خاص، وقد انقسم هؤلاء إلى فريقين:

* فريق ألغى نظريّة العامل ولم يأت ببديل يغني عنها كشوقي ضيف – عباس حسن– إبراهيم أنيس – مهدي المخزومي.

* فريق حاول تقديم نموذج يكون بديلا عن نظريّة العامل، و ترجع أوّل محاولة في ذلك لإبراهيم مصطفى الذي رأى أن اعتبار الضمة علامة إسناد و الكسرة علامة إضافة وإلغاء الفتحة نموذج يمكن أن يغنينا عن نظرية العامل أما تمام حسان فرأى من نظريّة القرائن أفضل حل يخلصنا من خرافة العامل.

1. نقد النظرية مع إبراهيم مصطفى:

هو أوّل من تبنى هذه الفكرة في العصر الحديث، فقد كان سبيل النحو —بالنسبة إلى إبراهيم مصطفى– موحشا شاقا، وكان الإيغال فيه ينقض قواه .[1]

ولهذا دعا صاحب الإحياء إلى إلغاء العامل ووَصفه بالفلسفة، ورأى أن النظرية اقتصرت على الجانب اللفظيّ من اللغة وهي قاصرة على تحديد المعنى.

ولعل المقام هنا لا يسمح بمناقشة جميع أدلة إبراهيم مصطفى، لهذا من الضروري اختصار كل ذلك بمناقشة البديل الذي جاء به صاحب الإحياء.

إلغاء الفتحة و الضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة

يعتقد إبراهيم مصطفى أن نظرية العامل نظريّة شكليّة تستبعد المعنى ولا ترى من الإعراب إلا حكما لفظيّا يتتبع لفظ العامل [2] ، وهو إدّعاء باطل لأننا بمجرّد أن نبحث في التراث النحوي القديم سنتأكّد من بطلانه، فإن لم يكن كلّ العلماء صرّحوا بدلالة الإعراب على المعنى فإنّ ذلك من دون شكّ ماثل في أذهانهم، ويظهر ذلك من معالجتهم للشواهد .

ومن الذين صرّحوا بدلالة الإعراب على المعنى "الزمخشري" الذي صرح في مفصّله بدلالة الرّفع على الفاعلية والنصب على المفعولية والجرّ على الإضافة[3].

أما الرضيّ فقد ذهب نفس مذهب الزمخشري في شرحه الكافية: حيث رأى أن الإعراب إنما جئ به «لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف » [4] .

---

[1] – المصدر نفسه، ج2،ص57.

[2] – أبو العباس احمد بن عبد الرحمن اللّخمي، القرطبي، الرد على النحاة، تح : محمد إبراهيم البنا، ص 69.

[3] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مقدمة ص –أ–.

[4] – المرجع نفسه، ص41.

أمّا إذا سلّمنا بما وعدنا به صاحب الإحياء؛ أي بأنّه سيربط علامات الإعراب بمعانيها[1] ، أليس من حقّنا أن نسأل عن كيفيّة الاهتداء إلى هذه الحركة وإلى معناها دون استناد إلى العامل ؟

إجابة على ما قد يطرحه قارئ الإحياء من سؤال ينبّه إبراهيم مصطفى قبل الإجابة على أنّ: «**الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم** »[2] .

نلاحظ أن الأساس الذي انطلق منه إبراهيم مصطفى أساس متين، إذ استند فيه على نظريّة من أقوى النظريّات في النحو العربي قديما و حديثا والتي تعود لصاحبها الجرجاني وتسمّى نظريّة النّظم، و" **النظم أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتدّ ارتباط ثانٍ منها بأوّل** "[3] .

لا شكّ أن الخطوة الأولى التي قام بها إبراهيم مصطفى تحسب له لا عليه، حين وعد بأنه سينظر في وظيفة الكلمة في سياق من الكلام داخل نظام من العلاقات لا أن يقصر اهتمامه على العنصر اللساني بمعزل عن التركيب.

إلى أيّ مدى نجح (**إبراهيم – مصطفى**) في تطبيق هذه النظريّة يا ترى !؟

1.إلغاء الفتحة من علامات الإعراب

لقد ألغى إبراهيم مصطفى فيما اقترحه الفتحة من حركات الإعراب فهي «**لا تدلّ على معنى كالضمّة والكسرة، فليس بعَلَم إعراب؛ وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب[...] فهي في العربية نظير السكون في لغتنا** »[4]، وقد أعطى أدلّة على ذلك منها ما أخذه من روح العربية في الاستعمال وذلك لكثرة دوران الفتحة وغلبتها على غيرها من الحركات[5].

ويزيد صاحب الإحياء على ذلك أن الفتحة أخف من السكون، قائلا:«**وقد انتهينا من استخفاف الفتحة، واستحباب العرب إيّاها، وتفضيلها في اللفظ على أختيها، وعلى السكون أيضا.**»[6].

تتطلّب مناقشة هذه الفكرة النظر في خصائص كل من السكون والفتحة، إذ تشترك السكون مع الفتحة في أن كل منهما يساعد على الاقتصاد في الوقت و الجهد، غير أنّ الفتحة تحقق هذا المبدأ **وسط** الكلام ، وهي ميزة لا نجدها في السكون ودليل ذلك قول قطرب: «**الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعل وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان... لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون**»[7]. فالفتحة تسهم في استرسال الكلام وبجهد

---

[1] – أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص10، 11.

[2] _ محمد بن حسن الإستراباذي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن حاجي، تح : حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ج، 1ص71.

[3] – المرجع نفسه،ص40.

[4] – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص93.

[5] - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص78.

[6] – المرجع نفسه، ص79.

[7] – المرجع نفسه، ص87.

أقل لأن الحركات تتطلّب الحفاظ على نَفَس واحد إلى إنهاء الجملة، أما الوقوف على السكون فهو اعتراض وتضييق في ممرّ الهواء يتطلّب لإنتاج الكلمة الأخرى إعادة إخراج الهواء مرّة أخرى من الرئتين .

أما السكون فتحقق لنا هذا المبدأ (الاقتصاد في الوقت و الجهد) لكن في **آخر** الكلام، إذ تساعد المتكلّم على أن يأخذ نفسه ثمّ يواصل ليسترسل في الكلام من جديد، وهذا ما نلاحظه خاصة عند تلاوة القرآن، كما يساعد المتلقي على معرفة مواقع الانتهاء من النطق بالجملة لأن السكون يفصل بين كلمة وأخرى خاصّة وأن الخطاب الشفوي يفتقر إلى ما يدلّ على علامات الوقف التي نجدها في النصّ المكتوب .

غير أننا نرى أن السكون أخف من الفتحة، وذلك لما توقّفنا عنده من أدلّة. فإن كانت السكون صارت بديلا في عاميتنا عن جميع الحركات كقولنا: (دخَلْ عُمَرْ أمْسْ) بدلا من (دخلَ عمرٌ أمسِ)، فأي حركة استبدلناها بالفتح ؟ ولِما اقتصرت– الفتحة– على نوع معيّن من الكلمات دون غيرها؟

فلو كانت الفتحة الحركة المستحبّة عند العرب لاستخدموها مثلا كبديل للضم عند الوقف بالكلمة، كأن تقول بدلا من:قام زيدُ قام زيدَ

*** أما أدلّتنا على أن السكون أخف فهي:**

أوّلا: إذا كان مقدار زمن النطق بالسكون أقل من الفتحة ،فللحرف مقدار معيّن من الزمن وللفتحة وغيرها من الحركات زمن آخر، أما السكون فلا يحدث سوى الشق الأوّل من هذه العمليّة، وقد عبّر عن ذلك ابن جني بقوله:« **الفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدّمو النحويين يُسمّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمّة الواو الصغيرة .**»[1]

كما أن الحرف مع حركة الفتحة يشكلان مقطعا، ولا يشكّل مقطعا لوحده. لذلك اختاروا السكون للوقف، فكلّما توقّفوا على حركة معيّنة استبدلوها بالسكون، ألا ترى أنهم يستبدلون الفتحة نفسها سكونا إذا توقّفوا عندها فيُقال في نحو:

ضربَ زيدٌ محمّدًا ضرب زيدُ محمّدْ

ثانيا: أما ما ذكره إبراهيم مصطفى من أن الفتحة« **لا تكلّف الناطق إلا إرسال النفس حرّا، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه** »[2] فإن هذا ينطبق على الفتحة وحدها لكن لا ينطبق على الحركة والفتحة معًا فعند النطق بحرف (بَ) فإنه يحدث توقُف لمجرى الهواء في نقطة معيّنة وهي الشفتان أوّلا ثمّ ينفتح المخرج من أجل تسرّب الهواء.

وجميع الحركات – فيما نرى – تدلّ على معنى، بما في ذلك السكون، ألا ترى أن الفعل(أقبلْ) لم يكتسب معنى الأمر إلا بعد أن لحقته السكون، وإلا لاعتقد القارئ أنه فعل ماضي، فالسكون أضافت للفعل معنى الأمر.

---

[1] – أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح : حسن هنداوي، ص17.

[2] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص79

غير أن الوقوف على السكون يذهب المعنى فإذا قلت: ضرب زيدْ، لم تعلم (أزيدٌ) كلمة منصوبة فيكون(مفعولا به) و الفاعل ضمير مستتر، أم أنها كلمة مرفوعة فتكون (نائب فاعل) للفعل المبني للمجهول.

ولما رأوا أن الفتحة تحقق نفس المبدأ(السرعة والاقتصاد في الجهد – في وسط الكلام) غير أنها تحفظ المعنى وتدلّنا عليه جاؤوا بها كعلامة للمفاعيل لأنهم رأوها كثيرة مقارنة بغيرها من المعاني النحويّة وذلك لأن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد وي-كون له مفعولات كثيرة.[1]

ثالثا: أن السكون هو الأصل دلّ عل أنه أخف لأن اللغات تبدأ بسيطة ثمّ تتطوّر شيئًا فشيئًا وتتدرّج نحو التعقيد.

ولهذا يكاد يجمع اللغويون القدامى على أن السكون أخف الحركات جميعا، وأن العرب تميل إليها استخفافا دون باقي الحركات :

قال العكبري: « السكون أسهل على المتكلّم من الحركة »[2]

يقول ابن عقيل: «والأصل **في البناء أن يكون على السكون ؛لأنه أخَفُّ من الحركة** » [3]

ويقول ابن هشام الأنصاري:«**وأنواع البناء أربعة ؛ أحدُها : السكُون، وهو الأصل، ويسمّى أيضا وقفا، ولخفته دخل في الكلم الثلاث، نحو : هلْ، وقمْ، وكمْ**»[4]

وعلى العموم فإن إبراهيم مصطفى يريد أن يصل إلى أن الفتحة ليست علامة إعراب وأنها لا تدلّ على معنى، وهو ما ينفيه الواقع اللغوي.

ونستأنس هنا بقول الزجاجي:« **إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيد عمرا، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له، ونصب عمرو على أن الفعل واقع به .**»[5]

كما نجد إبراهيم مصطفى نفسه بيّن دلالة الفتحة على المعنى، عندما رأى أن التزام النحاة بنظرية العامل جعلتهم لا يعتنون بالمعاني، من ذلك قوله أن مثل: كيف أنت وأخوك؟ يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع على العطف، ويرون أن الوجه الثاني أولى ويضعفون الأول، ورأى إبراهيم مصطفى أن لكل من التركيبين معنى. ويوضح المعنى قائلا بأن السؤال: كيف أنت وأخوك؟ أي كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ أما إذا قيل: كيف أنت وأخاك ؟ فإنما هو سؤال عن صلة بينهما. وهكذا أقرّ بنفسه عن دلالة الفتحة من حيث لا يدري، عندما بيّن أن المعنى تغيّر بمجرّد أن لحقت الفتحة الكلمة بدل الضمّة.

2.الضمّة علم الإسناد

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص79

[2] – يُنظر: أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تح : جودة مبروك محمد مبروك، ص79.

[3] – أبو البقاء بن عبد الله بن حسين العكبري، اللباب في علل البناء و الإعراب، تح : غازي مختار طليمات، ص56.

[4] – عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1،ص40.

[5] – أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، ص38.

يرى إبراهيم مصطفى أن "**الضمّة دليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويُتحدّث عنها**"[1] ، ولذلك أدرج ما جمعه من مرفوعات تحت باب " المسند إليه "، تمثلت في المبتدأ و الفاعل و نائب الفاعل ، ويستدلّ في اقتراحه هذا على أن المصطلح موجود في كتب النحو القديمة وعلى رأسهم سيبويه، كما لا يرى فرقا بين هذه الأبواب الثلاثة[2] ، وأدلّته على ذلك ما يلي :

أ. لا فرق بين المبتدأ والفاعل فكلاهما يتقدّم و يتأخّر على المسند في الاستعمال.[3]

ب. كلاهما قد يكون محذوفا في الجملة.

ج. هناك مطابقة بين المسند و المسند إليه في العدد.

د. المطابقة في النوع: أي التذكير و التأنيث.

إن ما ساقه صاحب الإحياء من أدلّة حول مطابقة المبتدأ والفاعل قي التقديم و التأخير ، العدد و النوع . يمكن للقارئ أن يعيد النظر فيه إذا وضعته في الصورة الآتية:

إذا علمنا أن الجملة الفعلية أساسها الفعل و الفاعل ، وفاعلها قد يكون اسما ظاهرا أو ضميرا بأنواعه أو مؤوّلا من حرف مصدري أو أن يكون مؤوّلا من أن ومعموليها .

أما الجملة الاسمية فأساسها المبتدأ و الخبر ، وقد يأتي الخبر كذلك اسما ظاهرا أو جملة تامّة اسمية أو فعليّة أو شبه جملة .

ولنفترض أننا أمام جملة : **قام الزيدون أو أمطر السماءُ**

فإذا ذُكر الفعل أوّلا وهو الخبر الجديد أو المعلومة الجديدة التي تلقاها – وإن كان مفردا –أدرك المتلقي بأنه يعود على جمع لأنه على علم بنوع المخبر عنه مسبقا وهو الفاعل باعتباره معلومة مشتركة .

أما إذا كنا أمام الجملة الآتية: **الزيدون قام أو السماء أمطر**

و ذكرت المعلومة المشتركة أولا و التي يفترض أن يكون المخاطَب عارفا بها وعلى علم إن كانت مفردة أو جمع ،فإن المتلقي يبقى في انتظار الخبر الجديد الذي يجهل عدده و نوعه ، ولا يعرف إن كان هذا الفعل يعود على الذات المتحدّث عنها أم على ذات لم يتم ذكرها في السياق بعد ، ولا يعلم إن كان الخبر لفظا مفردا أو جملة فعليّة .

فإن قيل : **الزيدون قام** أدرك المتلقي أنها جملة فعلية لكن لايحسن السكوت عندها ، وتحتاج إلى توضيح ، فقد يتوقّع الجملة على الشّكل التالي: **الزيدون قام معلّمهم أو السماءُ أمطر سحابها**.

على العكس من ذلك الجملة الفعلية التي يحسن السكوت فيها عند الفاعل إذا كان الفعل لازما.

أما إذا اتصل بالفعل ما يحيل على المبتدأ أو يدلّ عليه سيزول هذا اللبس وتتحقق الفائدة ويحسن السكوت.

---

[1] – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك، ص79.

[2] – إبراهيم مصطفى ،إحياء النحو، ص50.

[3] – المرجع نفسه ، ص54.

ولعلنا بهذه النتيجة توصّلنا إلى نفس ما قاله القدامى من أن تقديم (زيد) في نحو قولنا (قام زيد) ليس بمنزلة تأخيره، وهو كذلك ما يفنّد الحكم الأول الذي استشهد به إبراهيم مصطفى على مطابقة المبتدأ للفاعل / فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحال قولك:"زيد قام أخوه ، وعمرٌ انطلق غلامه " وامّا جاز ذلك دلّ على أنّه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء ، ودلّ كذلك على جواز تقديم الخبر على المبتدأ . وفي مقابل ذلك لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل" لأن الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الكلمة (وهو الفعل)"[1] والأدلة على ذلك كثيرة ذكرها ابن الأنباري في أسرار العربية[2].

وهو ما يفنّد الحكم الأوّل الذي استشهد به إبراهيم مصطفى على مطابقة المبتدأ للفاعل من حيث أن كليهما يتقدّم و يتأخر .

3.الكسرة علم الإضافة

أما ما نادى به من أن "الكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة"[3] فنجيبه بأن " المجرور قد يأتي منصوبا فينتقل من الإضافة إلى المفعوليّة ويكتسب الحركة التي هي ليست حركة إعراب ومن أمثلة ذلك دخلت إلى الدارِ ، ودخلت الدارَ "[4]

وقد تأتي الكلمة مكسورة ولا تكون الكسرة علامة إضافة وذلك في نحو:"ما رأيت من أحدٍ" فمن حيث المعنى لا يرتبط (أحد) ب(من)،وإنّما يرتبط بالفعل رأيت فهو مفعول به للفعل المذكور، ومنصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد .[5]

إلغاء النظريّة مع تمام حسان:

إذا كان إبراهيم مصطفى قد اتخذ من قرينتي الإسناد والإضافة بديلا للعامل في تفسير حركتي الضم والكسر، واعتبر الفتحة الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، فإن تمام حسان توسّع في هذه القرائن وجعل منها اللفظية ومنها المعنوية، فوضع نظرية كلية تفسر جميع هذه الاختلافات في الحركات الإعرابية.

فترى!- هل كان النحو بحاجة إلى تسليط الضوء على قرائن أخرى غير الإعراب؟

- وهل نظرية القرائن كفيلة بأن تشكل بديلا يغنينا عن نظرية العامل؟

1.4 نظرية القرائن بديل من نظرية العامل

بدأ تمام حسان من فكرة مهمة انطلق منها الجرجاني في تأسيسه لنظرية النظم وهي فكرة " التعليق "، ورأى أن " فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل

---

[1] - إبراهيم مصطفى ،إحياء النحو، ص55.

[2] - عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار العربية، تح : محمد حسين شمس الدين، ص76 .

[3] - المصدر نفسه ،80- 81

[4] - المصدر نفسه ، ص50.

[5] - علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله و مناهجه، ص409.

النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معا في الإعراب في السياق ويفسر العلاقات بينها "[1].

والقرائن التي تغني عن العامل في تحديد المعاني منها اللفظية ومنها المعنوية، وهي أيضا تحرّر صاحب اللغة من سطوة الإعراب الذي لا يعدو في نظريته سوى قرينة من مجموعة القرائن اللغوية .[2] ويجمع تماما حسان جميع قرائن التعليق اللفظية والمعنوية في المخطط التالي [3] :

و لعل انطلاقة تمام حسان من فكرة التعليق عند الجرجاني كانت صائبة إلى حد بعيد، فلا يمكن أن نتصور كلاما مفيدا لم تتعلق عناصره ببعض، بالشكل الذي يجعل بعضها بسبب من بعض ، ولكن تمام حسان يتجاوز هذا التوضيح ليزيد الأمور تعقيدا حين ينظِّرُ، متتبعا لبعض العمليات التي تحصل في الذهن أثناء الكلام والمعاني التي تفيدها عناصر التركيب والخصائص اللفظية جاعلا منها قرائن نهتدي بها إلى المحن.

والواقع أن اللغة من العادات السّهلة الاستعمال والممارسة والمعقّدة التنظير، ذلك لأن اكتسابها دون معرفة قوانين عملها لا يتطلب سوى توفر العناصر التالية: سلامة الجهاز التصويتي + وجود الفرد داخل المجتمع + المحاكاة + القياس كعملية عقلية بسيطة+ التكرار، وإن كان الشرطين الأولين قد أكد عليهما "سوسير" والقياس أهم وسيلة لتعلم اللغة مع تشوسكي، فإن ابن خلدون بين أهمية التكرار في اكتساب ملكة اللغة.

ولذلك وجدنا العرب قديما تتحدث عربية فصيحة بطلاقة، وهي لا تعرف الفرق بين الفاعل والمفعول وفي المقابل وجدنا من النحاة من يحسن كل القوانين ويلحن في الاستعمال كما ذكر ابن خلدون في مقدمته قائلا:" **والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال لأن الفعل يقع أولا وتعود منه للذات صفة ثم تتكرر فتكون حالا** " [4] وقال ابن خلدون« ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته أو شكوى ظالمة أو قصد من قصوده اخطأ فيها عن الصواب وأكثر من اللحن ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي، وكذا نجد كثيرا ممن يحسن هذه الملكة ويجيد الفين من المنظوم والمنثور وهو لا يحس إعراب الفاعل من المفعول ولا المرفوع من المجرور ولا شيئا من قوانين صناعة العربية » [5]

ألا ترى أن تعلم سياقة السيارة عن طريق المحاكاة والتكرار أسهل بكثير من تعلم قوانين القيادة، فقد تجد سائق سيارة يقود بمهارة دون أن يعرف أو يقرأ عن كيفية السياقة وقانونها أو ما يعرف ؛ (الكود)، وربما لو طلبت منه حفظ قوانين السيّاقة لاجتياز الامتحان لصعب عليه الأمر أكثر من تعلم السياقة في حدّ ذاتها.

---

[1] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1،ص13.

[2] – وليد عاطف الأنصاري ، نظريّة العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص 145.

[3] – تمام حسّان اللغة العربية معناها و مبناها، ص 189.

[4] – المرجع نفسه، ص205 المرجع نفسه، ص190-204.

[5] – المرجع نفسه، ص190-204.

ولهذا فإن استعمال اللغة وممارستها بشكل مستمر قد يغنينا عن كل هذه القرائن، وإن كان النحاة قد بنو نظرية النحو العربي على قرينة الإعراب فذلك لأسباب سيأتي ذكرها.

وإذا أخذنا بنموذج "تمام حسان" وافترضنا ضرورة الاستعانة بجميع هذه القرائن، فهل بإمكان المتكلم من جهة والمستمع من جهة أخرى أن يستحضرا جميع هذه القرائن أثناء عملية التخاطب؟

سواء أكان الخطاب شفويا أو مكتوبا نعتقد أنه من الصعوبة بما كان. خاصة إذ تعلق الأمر بالقرائن المعنوية.

فإذا كان الإعراب وحده كقرينة لفظية تدرك بالحواس لقي نفورا لدى المتعلمين واحتجّوا بصعوبته، وهو- فيما نعتقد — من أيسر الطرق للوصول إلى قلب المعني. وقد رأينا وظيفته المعنوية التي لا يمكن أن يشك فيها أحد، بحيث نستطيع الاعتماد عليه في جميع الاستعمالات، ما عدا تلك التي تحمل اللبس لعدم ظهور الحركة الإعرابية، إذا كان المتعلم يشكو من قرينة كهذه، فكيف بك إذا ألزمته استحضار جميع هذه القرائن ، خاصة المعنوية منها التي لاشك أننا لن نجد عند المتعلم استعدادا للوقوف عليها وإعمال الذهن في توظيفها، لأنه سيحتج. بمتطلبات عصره التي تستوجب سرعة وجهدا أقل.

ومن جهة أخرى أضاف تمام حسان إلى البحث اللغوي كثيرا من المصطلحات الجديدة مستعينا بها كمفاتيح لنظريته، فيضع بذلك المتعلم أمام صعوبتين:

- ✓ صعوبة اكتساب كل هذا الكم من المصطلحات
- ✓ صعوبة فهمها خاصة المعنوية منها.

سبق وأن ناقشنا نظرية القرائن كنموذج بديل وفق دراسة أفقية شملت الجانب المصطلحي والتعليمي، وحتى نعيش تفاصيل النظرية في سبيل تقييمها، لنا وقفة مع نوعي القرائن المعنوية منها واللفظية لنرى إن كنّا بحاجة إليها في الفضاء العلمي والتعليمي.

1 - القرائن المعنوية:

يعتقد تمام حسان أن القرائن المعنوية هي السبيل للنفاذ إلى المعني، والقرائن اللفظية وحدها لا تكفي للقفز إلى المعنى 36

إذا أخذنا من مخطط تمام حسان القرائن التالية: الإسناد ' النسبيّة والتخصيص وجدناها عمليات ذهنية مجردة تربط بين عنصرين في التركيب على نحو معين، فالإسناد ذلك العقد الذي يربط بين طرفي الإسناد: المسند والمسند إليه، وهو تركيب يحصل في الذهن بالشكل الذي يبنى فيه المسند على المسند إليه ويتحدث به عنه، والنسبة في اصطلاحه هي "قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضا وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية"[1]، والتخصيص لا يختلف عن النسبية سوى في تخصيص علاقة الإسناد.

ألا ترى أن هذه العلاقات لم تكن خفية على نحاتنا القدامى، فسيبويه يتحدث عن الإسناد في مطلع كتابه (باب المسند والمسند إليه) [2]، و الأشموني عن النسبة[1].

[1] – عبد الرحمن بن محمد خلدون، ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر(مقدمة ابن خلدون)، تح: درويش جودي، ص764.

[2] – ينظر : المصدر نفسه، ص773.

لاشك أن هذه العلاقات وغيرها لم تخف على نحاتنا القدامى، ومع ذلك لم يكلفوا المتعلم بضرورة التوسل بها من أجل الوصول إلى المعنى.

لقد سعى النحاة القدامى من أجل وضع نحو تعليمي يسهل تعلم العربية وممارستها بلا عوائق وحفظها من جهة أخرى، فكانت أفضل وسيلة لذلك تسهل وتسرع عملية الضبط التركيز على نظرية العامل والإعراب لما بينهما من ارتباط ظاهر قريب من الفهم، وفي ذلك مراعاة لجميع مستويات المتعلمين: المبتدئ والأجنبي والشاعر الخطيب...المتخصص وغير المتخصص.

ونظرية القرائن كما رأينا وضعت للمتخصصين ولم تراع المتعلمين. إذ لا ننكر أن تمام حسان أفادنا في الفضاء العلمي بإعادة جمع وترتيب أفكار النحاة القدامى ووضعها في قالب يتسم بالانسجام و حسن التنظيم و يعكس نظام العربية التي تنسجم مستوياتها وتتكامل فيما بينها في شكل بناء عضوي، وهو ما لم يغب على نحاتنا القدامى بلا شك، والدليل أول كتاب في النحو. جمع بين جميع مستويات اللغة، الصوتية، الصرفية، النحوية وحتى التداولية وهو ما حاول كشفه العديد من الباحثين المحدثين.

لاشك أن النحو الذي يسعى إليه (تمام حسان) بالدرجة الأولى، والسؤال الذي يبحث عن جوابه في هذا الكتاب، مفاده: كيف تعمل اللغة؟

الذي اختلف جوابه من باحث إلى آخر بحسب الزاوية التي انطلق منها، فانطلق (تمام حسان) من "نظرية فيرث السياقية" جعله يضع بين أيدينا هذا النموذج، وانطلاق أحمد المتوكل من "نظرية سيمون ديك الوظيفية". جعله يخرج لنا بنموذج مختلف عن الأول، وقدم أنصار المنهج التوليدي التحويلي نموذجا مختلفا تماما، وسيبقى هذا التشتت إلى الأبد ما دمنا ننتظر ما تمدنا به الحضارة الغربية من نظريات نشأت في بيئة غريبة عن بيئتنا تدارسه اللغة مختلفة عن طبيعة لغتنا، وعلاج ذلك لا يتطلب سوى بعض التصبر في مجاهدة النفس وما تطلبه من إشباعات أهمها تحقيق الفردية وصنع المركزية للذات وضرورة السعي نحو توحيد الجهود.

أما السؤال الذي بحث عن جوابه نحاتنا القدامى هو: كيف نعلم العربية؟

وعلى هذا كان تركيزهم على نظرية العامل والقرائن اللفظية أهمها الإعراب وداروا حول هده النظرية رافضين التشتت والاختلاف حتى لا يتشتت المتعلم.

وعلى هذا لم يشغلوا ذهن المتعلم بكيفية عمل اللغة، باعتبارها نظام موجود في الذهن، والنفاذ من المحسوس إلى المجرد يعقد ويصعب اللغة لا يستنبطها، استعمالها دون وعي بها عن طريق المحاكاة والتكرار أقل تعقيدا من الوقوف على هذه العملية بهدف فهمها والعمل على أساسها، ومثل ذلك مثل باقي العمليات المجردة التي تحصل في ذهن الإنسان خاصة في المراحل الأولى من حياته المعرفية، تجده يقارن،يقيس ويستنتج، وإذا طلبت منه وصف هذه العمليات تعذر الأمر عليه.

القرائن اللفظية :قدم تمام حسان مجموعة قرائن لفظية بها نهتدي إلى المعني، ذكر في مقدمتها العلاقة الإعرابية، ثم الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الرتبة، الأداة والنغمة، والحقيقة أن جميع هذه القرائن لا تفتقر إليها الدرس النحوي. بل يراعيها في مختلف الاستعمالات اللغوية.

[1] - ينظر:تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص191.

على أن نحاتنا القدامي قد أولوا عناية كبيرة بالإعراب، ألفوا فيه المجلدات وبنو على أساسه نظرية النحو العربي، التي تتضافر فيها العوامل الحركات الإعرابية في سبيل النفاذ إلى المعني.

والسؤال المطروح هنا هو: لماذا كان للإعراب حصة الأسد في بناء نظرية النحو العربي دون غيره من القرائن ؟

يرتبط الجواب بما يتميز به الإعراب عن باقي القرائن ويظهر ذلك من جانبين:

1 – الإعراب قرينة تلحق بجميع عناصر التركيب وتميز لنا بين عنصر وآخر وتحدد وظيفتة النحوية بالتضافر مع العوامل، فجمل العربية ابتداء من أقصر تركيب كالاستفهام لا تخلو من العامل وما يلاحقه من أثر على أواخر الكلم بشكل يسهل علينا تحديد المعني. فما نجده مع باقي القرائن، ابتداء من الصيغة وإن كان كل عنصر ذا صيغة معينة ويكفينا هنا مثال واحد لنستدل به على صحة ما ذهبنا، فالجمل التي تكون ذات محل إعرابي لا تظهر صيغتها ومع ذلك نهتدي إلى وظيفتها النحوية باعتبارها خبرا أو مفعولا به أو حالا.

وموقع الكلمة أو الجملة ومدى ارتباطها بالعامل قد يغنينا عن معرفة الصيغة، فالجملة التي تأتي بعد المبتدأ تكون خبرا له، لأن المبتدأ كعامل بحاجة إلى معمول وهو الخبر، فنهتدي إليه ونتعرف على وظيفته بمجرد معرفة ذلك.

والفعل باعتباره عاملا إذا كان متعدي احتاج إلى مفعول به فيسهل علينا معرفة وظيفة الكلمة أو الجملة ليحسن السكوت، وإذا حسن السكون شغلت الكلمات أو الجمل بعدها وظيفتها المعروفة باعتبارها فضليات والتميز بينها لا يحتاج سوى عرض الفروق بينها في مخططات تيسيرية.

فالصيغة إذن لا ترتقي لأن تبني على أساسها النظرية، ومع ذلك لا نخفي أننا بحاجة إلى هذه القرنية في بعض الحالات مثلا: لمعرفة الفعل المتعدي من اللازم، معرفة اسم الفاعل من اسم المفعول والمصدر والصفة المشبهة مما يعمل بعده، وغيرها مما أشار إليه النحاة كل في بابه.

أما إذا جئنا للمطابقة فهي لا تحدد، لنا سوي الوظيفة النحوية للتوابع دون سائر عناصر التركيب، والنظام ذلك نجده يربط بين عنصرين فقط على مستوي التركيب وذلك غير كاف لتحديد معني التركيب ككل، والرتبة نحتاجها خاصة حال اللبس. أما الأداة فهي تتضافر مع الحركة كأهم العوامل.، والربط حاله مثل حال ما سبق ذكره من القرائن اللفظية.

2 الإعراب هو الخيط الوحيد الذي يصل بين هذه القرائن، ولا توجد قرينة تؤدي هذا الدور عداه، فمعرفته تستوجب ضمنا معرفة تلك القرائن، بحيث قد يعيدنا عنها جميعا حال التواصل الشفوي أو المكتوب إذ ليست لأن تقف وتفكر في كل تلك القرائن من التطابق والنظام أو الصيغة حتي تصل للمعني يكفيك تتبع أواخر الكلم ومدي ارتباطها بالعوامل، في حين ليس بإمكان قرينة واحدة مما سبق ذكره أن تغنينا عن باقي القرائن.

وعلى هذا ننتهي إلى أن العامل كظاهرة لغويّة أثبتها الواقع اللغوي و العقل العربي تفرض نفسها بقوّة وتنفي كل ادعاءات رفضها وإلغائها أو استبدالها في الواقع العلمي ولذلك فإنّ استغلالها في الفضاء التعليمي سيعود على تعليمية النحو بالنفع الكبير،

يبدو أن نظرية العامل استطاعت أن تصنع لنفسها مركزية في الفضاء العلمي، وهاهي الادعاءات تبطل أمامها الواحدة تلو الأخرى، بل ومنعت جذور هذه النظرية من حلول أي بديل مكانها ، وهو أمر يثبته واقع العربية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستغني عن نظرية العامل ، «لأنها فكرة رياضية بديعة» [1]

ويبرز "الحاج صالح" أهمية النظرية، ويشرع في شرح دور العلماء في تتبع دقائقها وتوضيح كيفية عملها حيث «ينطلقون من الجملة التي تتكون من عنصرين[...] نحو : زيد منطلق .ثم يشرعون في تحويلها بالزيادة مع إبقاء النواة) كما فعلوا في اللفظة (للبحث عن العناصر المتكافئة، أي البنية التي تجمع وتشترك فيها الأنواع الكثيرة، بل اللامتناهية من الجمل.» [2] ، ويضع بذلك تفسيرا للآثار الصوتية التي تعكس الحالات الإعرابيّة.

وعلى هذا تبدو أهمية العامل باعتباره العنصر الأساس المكون للجملة العربية، وباعتباره سببا للحركة الإعرابية من جهة أخرى.

والعامل أيضا كما ذهب إلى ذلك الحاج صالح-يؤثر بكيفيات ثلاث [3] :

*يؤثر لفظا:بترؤسه عناصر التركيب النووي (أي العامل و ((المعمول)

*يؤثر دلاليا : بتغييره للمعاني النحوية التي تبنى عليها الحركات الإعرابية.

*يؤثر دلاليّا ومنطقيّا: بإدخال معاني الاستفهام و التعجب و النفي على التركيب.

ونخلص في الأخير إلى أن العامل كنظريّة يفرضها واقع العربيّة لا يمكن الاستغناء عنها في الفضاء العلمي، وإلا أهملنا جانبا هاما من جوانب العربيّة وكانت النتائج المتوصل إليها ناقصة ، وهي كآلية لتسهيل العملية التعليمية نحن بحاجة إليها في تعليم العربيّة، و ما اقترحه المحدثون كإبراهيم مصطفى و تمام حسان لم يرق ليكون بديلا عن هذه النظرية لما في هذه البدائل من ثغرات.

- ✓ ففكرة إلغاء الفتحة و اعتبار الضمة علامة إسناد ، و الكسرة علامة إضافة . نظرية لا تصلح لتفسير جميع الاستعمالات ، فالضمة ليست دائما علامة إسناد و ليست كسرة علامة إضافة ، كما لا يصح إخراج الفتحة من دائرة الحركات الدالة على المعاني لأنها علامة المفعولية و ليست أخف من السكون بدليل النقل و العقل.
- ✓ أما نظرية القرائن فقد أفادتنا في الفضاء العلمي بإعادة ترتيب أفكار النحاة وفق نمط جديد ، لأنها لا تصلح التعليمي لاعتبارات :

1 - القرائن المعنوية مجردة في الذهن والنفاذ من المحسوس إلى المجـرد عملية معقدة و صعبة تعرقل عملية تعلم اللغة لما تحتاجه من وقت و جهد ، و لهذا لم يرد النحاة القدامى أن يشغلوا ذهن المتكلم بها .

2 - في حين تبقى القرائن اللفظية لوحدها قاصرة عن تفسير تراكيب العربية إلا بتضافرها مع العوامل، و هي علاقة قد تغنينا عن جميع القرائن إذا اتخذناها معيارا لتحقيق الفهم و التفاهم في التواصل ،من منطلق أن أي تركيب لغوي لا يخلوا من هذا التضافر .

[1] - ينظر المرجع السابق، ص201.

[2] - ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

[3] - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص203.

-قائمة المراجع:

1- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دت، دط. ج1.

2- أبو العباس احمد بن عبد الرحمن اللّخمي، القرطبي، الرد على النحاة، تح : محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، 1979م، ط1.

3 - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، مصر، 1937، ط1، مقدمة ص -أ-.

4 - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجبل6، بيروت، لبنان، دت، ط2.

5- محمد بن حسن الإستراباذي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن حاجي، تح : حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ادارة الثقافة و النشر بجامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، دت، دط، ج 1.

6 - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق : محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،2004م،ط5.

7- أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح : حسن هنداوي، دار القلم،دمشق، سوريا، 1993م، ط2.

8-أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تح : جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 2002م، ط1.

9- أبو البقاء بن عبد الله بن حسين العكبري، اللباب في علل البناء و الإعراب، تح : غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1995م، ط1.

10 - عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار مصر للطباعة، القاهرة، مصر، 1980م، ط20، ج1.

11 - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، المكتبة العصرية، دط.

12- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك، دار النفاس، بيروت، لبنان، 1979م،ط3 .

13- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار العربية، تح : محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م، ط1.

14 - علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله و مناهجه، الدّار العربية للموسوعات، دب، 2003م، ط1.

29 - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دت، دط. ج1.

15 - وليد عاطف الأنصاري ، نظريّة العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، إربد الأردن،2002م،ط2.

16- تمام حسّان اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة، الدّار البيضاء،المغرب،1994م، دط.

17- عبد الرحمن بن محمد خلدون، ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر(مقدمة ابن خلدون)، تح: درويش جودي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2002م.

18- سيبويه، الكتاب، ج1،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، 1988.

19 - محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات، 2003م ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة باجي مختار عنابة ،2003م.

20- الحاج صالح ،منطق النحو العربي و العلاج الحاسوبي للغات ، بحث ألقي في ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات بالسعودية، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات،(8 ذي القعدة 1412هـ الموافق ل:14/10/ماي1992) ، نقلا عن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية .

[1] - محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات، 2003م ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة باجي مختار عنابة ،2003م ، ص106.

[2] - - عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1،ص221،222.

[3] - الحاج صالح ،منطق النحو العربي و العلاج الحاسوبي للغات ، بحث ألقي في ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات بالسعودية، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات،(8 ذي القعدة 1412هـ الموافق ل:14/10/ماي1992) ، نقلا عن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية:عبد الرحمان الحاج صالح، ص333 .